E

الأمم المتحدة

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/C.2/2024/10/Report
20 June 2024
ORIGINAL: ARABIC

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

تقريـر

لجنة التنمية الاجتماعية عن دورتها الخامسة عشرة
القاهرة، 3 حزيران/يونيو 2024

موجز

عقدت لجنة التنمية الاجتماعية التابعة للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) دورتها الخامسة عشرة في القاهرة، في 3 حزيران/يونيو 2024. وركّزت أعمال هذه الدورة على قضية اللامساواة في أوقات الأزمات في المنطقة العربية، بالاستناد إلى ثلاث وثائق تناولت الحدّ من اللامساواة في أوقات الأزمات، والنمو والتحديات المرتبطة باللامساواة والاستجابة لها، والطبقة الوسطى في المنطقة العربية.

كذلك تضمّن جدول الأعمال بنوداً تتعلق بمتابعة التقدُّم المُحرَز في تنفيذ توصيات لجنة التنمية الاجتماعية منذ دورتها الرابعة عشرة، وأنشطة التعاون الفني، فضلاً عن أنشطة فريق الخبراء العامل ما بين الدورات المعني بالإعاقة وفريق الخبراء المعني بإصلاح الحماية الاجتماعية.

ويعرض هذا التقرير التوصيات التي خلُصت إليها اللجنة في نهاية الدورة وأبرز الجوانب التي تناولها المجتمعون.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	2-1	3
الفصل		
أولاً- التوصيات الصادرة عن لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها الخامسة عشرة	5-3	3
ألف- التوصيات الموجَّهة إلى الدول الأعضاء في الإسكوا	4	3
باء- التوصيات الموجَّهة إلى الأمانة التنفيذية للإسكوا	5	4
ثانياً- مواضيع البحث والنقاش	51-6	5
ألف- قضايا المتابعة	49-6	5
باء- موعد ومكان انعقاد الدورة السادسة عشرة للجنة التنمية الاجتماعية	50	12
جيم- ما يستجد من أعمال	51	12
ثالثاً- اعتماد التوصيات الصادرة عن لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها الخامسة عشرة	52	12
رابعاً- تنظيم الدورة	59-53	12
ألف- مكان الدورة وتاريخ انعقادها	53	12
باء- الافتتاح	55-54	13
جيم- الحضور	56	13
دال- انتخاب أعضاء المكتب	57	13
هاء- جدول الأعمال وتنظيم الأعمال	58	13
واو- الوثائق	59	13

المرفقات

المرفق الأول- قائمة المشاركين والمشاركات	14
المرفق الثاني- قائمة الوثائق	17

مقدمـة

1- عقدت لجنة التنمية الاجتماعية التابعة للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) دورتها الخامسة عشرة في 3 حزيران/يونيو 2024 في القاهرة، عملاً بقرار الإسكوا 198 (د-17) المؤرّخ 31 أيار/مايو 1994، الذي اعتمده المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة في قراره 27/1994 المؤرّخ 26 تموز/يوليو 1994 بشأن إنشاء لجنة التنمية الاجتماعية، وتنفيذاً للتوصيات التي صدرت عن اللجنة في دورتها الرابعة عشرة التي عُقدت في بيروت في 8 حزيران/يونيو 2023.

2- تهدف لجنة التنمية الاجتماعية إلى تعزيز مشاركة الدول الأعضاء في وضع أولويات وصياغة توصيات غايتها دعم مسيرة التنمية الاجتماعية في المنطقة العربية ومتابعة تنفيذها. ويتضمن هذا التقرير التوصيات التي خلُصت إليها اللجنة في دورتها الخامسة عشرة، ومن بينها توصيات موجَّهة إلى الدول الأعضاء في الإسكوا وأخرى موجَّهة إلى الأمانة التنفيذية للإسكوا، كما يعرض مواضيع البحث المدرجة في جدول الأعمال وأبرز النقاط التي أثارها المجتمعون خلال المناقشات.

أولاً- التوصيات الصادرة عن لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها الخامسة عشرة

3- اعتمدت لجنة التنمية الاجتماعية في ختام دورتها الخامسة عشرة مجموعة من التوصيات، بعضها موجَّهٌ إلى الدول الأعضاء في الإسكوا، والبعض الآخر إلى الأمانة التنفيذية للإسكوا.

ألف- التوصيات الموجَّهة إلى الدول الأعضاء في الإسكوا

4- وجَّهت لجنة التنمية الاجتماعية إلى الدول الأعضاء في الإسكوا التوصيات التالية:

(أ) الترحيب بالتقدُّم المُحرَز في تنفيذ أنشطة برنامج عمل الإسكوا المتصلة بقضايا التنمية الاجتماعية، وأنشطة التعاون الفني المقدَّمة إلى الدول الأعضاء؛

(ب) أخذ العلم بأنشطة فريق الخبراء العامل ما بين الدورات المعني بالإعاقة، وبأنشطة فريق الخبراء المعني بإصلاح الحماية الاجتماعية، والطلب منهما التركيز على زيادة التوعية بكيفية تحقيق التنمية الشاملة القائمة على المجتمعات المحلية بالنسبة للفريق الأول، وعلى توسيع نطاق التغطية بالحماية الاجتماعية بحيث تشمل العاملين غير النظاميين وغير المنتظمين بالنسبة للفريق الثاني؛

(ج) إعادة التأكيد على الالتزام بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهدافها، ولا سيّما الهدف 10 المعني بالحدّ من اللامساواة داخل البلدان وفيما بينها، والتنويه بالجهود التي اضطلعت بها البلدان العربية للتعامل مع ظاهرة اللامساواة، مع التنويه بأنّ الفوارق لا تزال قائمة وأنّ تلك الجهود معرَّضة للتراجع بسبب أثر الأزمات المتعدِّدة والمتشابكة؛

(د) التشديد على أهمية إدماج الحدّ من اللامساواة في استراتيجيات وسياسات وبرامج التنمية الوطنية، لضمان أن يعود النمو الاقتصادي بالنفع على جميع شرائح المجتمع، ولا سيّما على الفئات المعرَّضة للمخاطر؛

(هـ) العمل على وضع استراتيجيات شاملة للتخفيف من تأثير الأزمات المتعدِّدة على المساواة وتنفيذها، وضمان إيلاء الأولوية للفئات المعرَّضة للمخاطر في جهود التعافي وبناء القدرة على الصمود، والسعي إلى وضع

أنظمة إنذار مبكر للتخفيف من مخاطر الأزمات، وإلى اعتماد سياسات مرنة للاستجابة للصدمات من خلال أنظمة حماية اجتماعية فعّالة وكفوءة؛

(و) الترحيب بالإطار المعني بعدم المساواة المتعدِّدة الأبعاد، مع التنويه بأهمية تطويعه على المستوى الوطني، باعتباره يوفّر أداةً لمساعدة واضعي السياسات على تحليل تأثير مخاطر الأزمات المتعدِّدة والمتشابكة على الجهود الوطنية الرامية إلى الحدّ من اللامساواة، وبالتالي صياغة سياسات تخفِّف من تأثيرها على الفئات الأكثر عرضة للمخاطر؛

(ز) السعي لإعادة النظر في استراتيجيات النمو القائمة للتصدي لمعدلات الفقر المتزايدة، من خلال التركيز على زيادة فرص العمل اللائق وتبني سياسات تعزّز تكافؤ الفرص في سوق العمل، وزيادة الاستثمار في جودة الصحة والتعليم، وتنفيذ إصلاحات هيكلية للاقتصاد؛

(ح) العمل على تحقيق التكامل بين سياسات الإصلاح الاقتصادي وسياسات الإصلاح الاجتماعي، مع الأخذ في الاعتبار آثار هذه الإصلاحات ليس فقط على الفئات الأكثر عرضةً للمخاطر، ولكن أيضاً على القطاعات من الطبقة المتوسطة التي لا تتمتّع بأيّ نوع من الحماية الاجتماعية.

باء- التوصيات الموجَّهة إلى الأمانة التنفيذية للإسكوا

5- وجَّهت لجنة التنمية الاجتماعية إلى الأمانة التنفيذية للإسكوا التوصيات التالية:

(أ) دراسة مختلف أشكال اللامساواة الاجتماعية والاقتصادية، وتقديم الدعم الفني للدول الأعضاء الراغبة بذلك على تطوير سياسات وطنية لمعالجة هذه الظاهرة؛

(ب) تقديم الدعم الفني للدول الأعضاء لوضع منهجيات لاحتساب الفقر المادي والمتعدِّد الأبعاد من خلال تطوير أدوات سياساتية تُحسِّن عملية بلورة الاستراتيجيات والسياسات؛

(ج) دعم جهود الدول الأعضاء وفريق الخبراء المعني بإصلاح نُظُم الحماية الاجتماعية لزيادة كفاءة هذه النُّظُم وفعاليتها؛

(د) دعم جهود الدول الأعضاء وفريق الخبراء العامل ما بين الدورات المعني بالإعاقة في دمج قضايا الإعاقة في الخطط التنموية وتحقيق التنمية الشاملة القائمة على المجتمعات المحلية؛

(هـ) مواصلة عقد المنتدى العربي من أجل المساواة باعتباره منصَّة متعدِّدة الأطراف لتبادل الخبرات والتعرّف على أفضل الممارسات وتعزيز التعلّم ما بين بلدان الجنوب في مجال خفض اللامساواة، تماشياً مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030 ووفقاً للموارد المتاحة؛

(و) مواصلة التنسيق مع المنظمات الإقليمية، مثل جامعة الدول العربية، ومنظمات الأمم المتحدة في القضايا ذات الاهتمام المشترك.

ثانياً- مواضيع البحث والنقاش

ألف- قضايا المتابعة

1- تنفيذ أنشطة برنامج عمل الإسكوا والتوصيات الصادرة عن لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها الرابعة عشرة
(البند 4 من جدول الأعمال)

6- قدّمت ممثلة الأمانة التنفيذية، بالاستناد إلى الوثيقة E/ESCWA/C.2/2024/3، عرضاً عن التقدُّم المُحرَز في تنفيذ أنشطة برنامج عمل الإسكوا منذ انعقاد الدورة الرابعة عشرة والتوصيات الصادرة عنها. وأشارت إلى أنّ اجتماع لجنة التنمية الاجتماعية بات يُعقد الآن سنوياً بعد أن كان يُعقد مرّةً كلّ سنتين، وستكون هذه المرة الأولى التي يُعقد فيها اجتماعٌ سنوي. ثم شرحت ممثلة الأمانة التنفيذية عمل الإسكوا الذي يشمل توفير المعرفة من خلال إعداد الدراسات، وتحليل الاتجاهات العالمية وتأثيراتها على المنطقة العربية، وإجراء البحوث، وتطوير منهجيات حسابية، واقتراح أساليب متطوّرة لتقديم رؤية موحّدة. وأحد أبرز الأمثلة على ذلك نَهج الفقر المتعدِّد الأبعاد الذي أسفر عن اتفاقٍ إقليمي على نَهج موحّد. وأضافت أنّ أنشطة الإسكوا تشمل أيضاً إعداد أدوات السياسات لتسهيل نقل المعرفة إلى صانعي القرار بصورة واضحة وفعّالة.

7- وقدّمت ممثلة الأمانة التنفيذية شرحاً وافياً عن عمل الإسكوا، وتطرّقت إلى المواضيع المختلفة التي تعالجها، والشرائح الاجتماعية المستهدفة، ومختلف الشركاء الذين تعمل معهم، بما في ذلك هيئات الأمم المتحدة ومؤسّسات البحث والجامعات. كما شرحت عن شتّى أنواع المنشورات والمنتجات الصادرة عن الإسكوا، وتطرّقت إلى استخدام الذكاء الاصطناعي والتعلُّم الآلي في أدوات سياسات الإسكوا لتعزيز القياس والكفاءة والدقة. وسلّطت الضوء على المنشورات الجديدة في كلّ مجال من مجالات عمل الإدارة الاجتماعية سواءً على مستوى المواضيع أو على مستوى الفئات الهشّة.

2- أنشطة التعاون الفني
(البند 5 من جدول الأعمال)

8- قدّمت ممثلة الأمانة التنفيذية أنشطة التعاون الفني التي اضطلعت بها الإسكوا في مجال التنمية الاجتماعية خلال الدورة، استناداً إلى الوثيقة E/ESCWA/C.2/2024/4. وعرضت فلسفة برنامج التعاون الفني التي ترتكز أساساً على الطلبات الواردة من الدول الأعضاء، مشدِّدةً على ضرورة ورود هذه الطلبات عبر المسارات الرسمية لتتمكّن الإسكوا من تخصيص الموارد البشرية والمالية اللازمة لها. وفي السياق نفسه، أشارت ممثلة الأمانة التنفيذية إلى أهمية المرونة والاستجابة السريعة لهذه الطلبات، ولحظت بعض التحديات التي تواجه الإسكوا في هذا الصدد، لا سيّما بطء تفاعل بعض الدول بعد ورود الطلب الرسمي ممّا يؤثر على قدرة الإسكوا على الاستجابة. ونوّهت ممثلة الأمانة التنفيذية بقدرة برامج الدعم الفني على ترجمة المعرفة التي تنتجها الإسكوا إلى برامج فنيّة لبلورة سياسات عملية تراعي خصوصيات كلّ دولة، وأثنت على دور هذه البرامج في تعزيز تبادل المعرفة والتعاون بين دول الجنوب، فيجري التشبيك في ما بين الدول العربية ومع دول من مناطق أخرى مثل دول أمريكا اللاتينية.

9- لفتت ممثلة الأمانة التنفيذية إلى تزايد طلبات الدعم الفني في مجال التنمية الاجتماعية فباتت تمثّل أكثر من ثلث طلبات الدعم الفني المقدّمة للإسكوا. وأشارت إلى أنّ الإسكوا تقدّم الدعم الفني على مستويَين مترابطين، أولاً على مستوى المواضيع المختلفة مثل الحدّ من الفقر، والمساواة، والحماية الاجتماعية، والتوظيف، والعدالة

الاجتماعية، والتنمية الحضرية؛ وثانياً على مستوى الفئات المختلفة مثل المرأة، والشباب، والأشخاص ذوي الإعاقة، وكبار السنّ، والمهاجرين. وعرضت أنشطة الإسكوا في هذه المجالات خلال العام المنصرم، وقد شملت تقديم الاستشارات الفنية، وبناء القدرات، وتنفيذ المشاريع.

10- وركّزت الإسكوا على تعزيز التعاون الفني مع الدول الأعضاء للانتقال من الفقر المادي إلى الفقر المتعدِّد الأبعاد عن طريق وضع المنهجيات، ومساعدة الدول في احتسابه، وإعداد استراتيجيات للحدّ منه. وخصّصت الإسكوا الجهد والوقت والموارد المالية والبشرية للحدّ من أوجه اللامساواة، وتحسين العمل اللائق، وزيادة كفاءة الحماية الاجتماعية كإحدى السياسات الفعّالة للحدّ من الفقر المتعدِّد الأبعاد.

11- وحرصت الإسكوا على دعم الفئات الهشّة، فنفّذت برامج لدمج الأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل، وصمَّمت منصَّات إلكترونية للآليات الوطنية للمرأة لدعم المساواة بين الجنسين، كما دعمت عدّة دول لوضع استراتيجيات وطنية للهجرة وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة.

12- وأوضح ممثّل الأمانة التنفيذية تميُّز الإسكوا من ناحية قدرتها على اعتماد نَهج متكاملٍ للدعم الفني، نظراً إلى تعدُّد وتناغم الاختصاصات الموجودة لديها، ممّا يسمح لها بالاستجابة إلى الاحتياجات الخاصة بكلّ دولة.

13- أدار النقاش وزير الشؤون الاجتماعية في لبنان هكتور حجّار، بصفته رئيس الدورة الحالية، وأثنى المشاركون على ما تقدّمه الإسكوا من دعمٍ فنيّ. وفي معرض النقاش، شدَّد ممثل عُمان على ضرورة نشر تقارير الإسكوا باللغة العربية أولاً أو باللغتين العربية والإنكليزية في الوقت نفسه، كي تتمكّن الدول من التعليق عليها وتصحيح بعض البيانات والمصطلحات الواردة فيها.

14- وسألت ممثلة تونس عن دور الإسكوا في الاستجابة للحالة الكارثية الناتجة عن حرب الإبادة والتجويع على غزّة والحرب في السودان واليمن، وشدَّدت على ضرورة تحديد الجهة الرئيسية المسؤولة عن هذه الأعمال اللاإنسانية.

15- وطالب ممثل السودان مواصلة جهود التعاون الفني التي كانت قد بدأت قبل الحرب في السودان في مجالات الحماية الاجتماعية، والفقر المتعدِّد الأبعاد، وكبار السن. كما رحّب بعقد الاجتماع الدوري للجنة التنمية الاجتماعية سنوياً، مما يساعد في مناقشة التغيُّرات السريعة التي تواجهها الدول.

16- وأوصى ممثّل المغرب الإسكوا بتسويق منشوراتها في المحافل الإقليمية والدولية وعدم الاكتفاء بنشرها على موقع الإسكوا، كما نصحها بتنفيذ أنشطة متابعة بعد إعداد الدراسات والتقارير.

17- ووجَّه ممثل ليبيا طلب دعمٍ فني في مجالَي الفقر والحماية الاجتماعية، وتمنّى أن يتمّ إرسال التقارير إلى الدول عبر القنوات الرسمية.

18- وطلب ممثل الجمهورية العربية السورية، من جهته، أن تكون وزارة الشؤون الاجتماعية بمثابة نقطة اتصال لتسهيل التواصل مع الإسكوا، وعبّر عن الرغبة في الحصول على الدعم الفني تحديداً في ما يتعلق بإعداد السجل الاجتماعي الوطني وتقييم نظام الحماية الاجتماعية.

19- وشدَّد ممثل الصومال على ضرورة دعم الإسكوا للدول التي تواجه الاحتلال والنزاع، وعلى أهمية تقديم الدعم الاجتماعي في هذه المرحلة الحرجة.

20- وفي السياق نفسه، نوّهت ممثلة دولة فلسطين بأهمية جهود الإسكوا في توثيق الواقع وتحليله من خلال دراسات تستخدمها الدول لوضع خطط التدخّل والتصوّرات المستقبلية، وطلبت الدعم من جميع الجهات المساعِدة لوقف الإبادة الجماعية التي يتعرّض لها الفلسطينيون في كافة الأراضي الفلسطينية.

21- وفي معرض الردّ، شكرت ممثلة الأمانة التنفيذية ممثلي الدول على تعليقاتهم، وأوضحت أنّ الإسكوا تعتمد في دراساتها بصورةٍ رئيسية على البيانات الواردة من الدول، وقد تلجأ أحياناً إلى عقد اجتماع خبراء لمناقشة نتائج تلك الدراسات. أمّا الدراسات الوطنية، فغالباً ما تعدّها الإسكوا بالتعاون مع الدول. وأكّدت أنّ عمل الإسكوا لا يقتصر على وضع الدراسات بل أيضاً على تحويلها إلى أسسٍ معرفية ترشد الحوارات الإقليمية التي تعقدها الإسكوا وتفضي إلى بلورة السياسات الوطنية.

22- وفي ما يتعلق بالحرب على غزّة، سلّطت ممثلة الأمانة التنفيذية الضوء على الدور الاجتماعي والاقتصادي الذي تضطلع به الإسكوا وأشارت إلى موجز السياسات والدراسات الصادرة في هذا الصدد. ونوّهت بجهود الإسكوا حالياً لدعم الدولة الفلسطينية في وضع خطةٍ وطنية للتعافي وخطةٍ لصقل مهارات الشباب في فلسطين. ولفتت إلى وجود دائرة في الإسكوا تختصّ بقضايا النزاع.

23- بالإضافة إلى ذلك، لفت ممثل الأمانة التنفيذية إلى أنّ جهود الإسكوا في هذا المجال تراكمية كونها بدأت قبل الحرب الأخيرة على غزّة. وأشار إلى الاهتمام الذي أولته الدورة الوزارية الأخيرة للإسكوا المنعقدة في كانون الأول/ديسمبر 2023 للحرب على غزّة. ولفت إلى تخصيص نحو 25 في المائة من موازنة الدعم الفني لدعم الدول الأقلّ نموّاً في المنطقة. وبالإشارة إلى التعاون الفني المقدّم إلى السودان، لفت إلى استمراريته خلال السنوات الماضية على الرغم من الظروف وأعرب عن استعداد الإسكوا لتلقي طلبات جديدة.

24- وأوضح ممثل الأمانة التنفيذية أنّ الحكومات هي التي تحدّد نقاط الاتصال بالإسكوا لتفادي الازدواجية في قنوات التواصل. لذلك، على الدول الراغبة بتغيير نقطة الاتصال أن تعود إلى الحكومة.

3- أنشطة فريق الخبراء العامل ما بين الدورات المعني بالإعاقة
(البند 6 من جدول الأعمال)

25- استهلّت ممثلة الأمانة التنفيذية هذا البند بعرضٍ عن أنشطة فريق الخبراء العامل ما بين الدورات المعني بالإعاقة، بالاستناد إلى الوثيقة E/ESCWA/C.2/2024/5. وعرّفت بهذا الفريق على أنّه أحد الفِرق المنبثقة عن لجنة التنمية الاجتماعية، وهدفه تبادل الخبرات والممارسات الجيدة بين الدول الأعضاء في مجال الإعاقة. وأوضحت أنّ هذا الفريق قد أُنشئ عام 2015 وهو يضمّ كبار المسؤولين الحكوميين المختصّين بالإعاقة ويجتمع سنوياً لمناقشة تنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. ثم انتقلت إلى عرض حصيلة الاجتماع الثامن للفريق الذي عُقد في 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2023 وتناول حماية الأشخاص ذوي الإعاقة في أوقات الحرب، ونوقش خلاله موجز سياسات عن الصلة بين الإعاقة والفقر المتعدِّد الأبعاد، كما عُرض فيه التقدُّم المُحرَز في تحقيق النفاذ الرقمي للأشخاص ذوي الإعاقة وإطلاق المنصَّة العربية للإدماج الرقمي التي طوّرتها الإسكوا. علاوةً على ذلك، تطرّقت ممثلة الأمانة التنفيذية إلى الاجتماع الختامي لمشروع الإسكوا الإقليمي حول إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل في المنطقة العربية كأحد الأنشطة التي قامت بها الإسكوا وشارك فيها الفريق. وتمّ خلاله

مناقشة سياسة التشغيل الشامل في المنطقة العربية، ومشاركة نتائج تحليل الوحدات المعدّة لقياس العوائق التي تحول دون دخول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى سوق العمل.

26- وفي معرض النقاش، استفسر ممثل ليبيا عن آلية تشكيل مجموعة الخبراء وترشيح ممثلي الدول الأعضاء. وأوضحت ممثلة الأمانة التنفيذية أنّ الإسكوا تلجأ إلى فِرق الخبراء كآلية لتبادل الخبرات والممارسات الجيدة بين الدول الأعضاء وأنّ الدول الأعضاء هي التي تنتخب أعضاء الفِرق، وذكرت اسم الخبير الليبي في فريق الخبراء العامل ما بين الدورات المعني بالإعاقة.

27- وفي السياق نفسه، أشادت ممثلة الكويت بدراسات الإسكوا التي تناولت إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل، وتطرّقت إلى مسألة الأشخاص ذوي الإعاقات الذهنية الشديدة الذين قد يواجهون تحديات أكبر في الاندماج في التعليم والعمل، مشيرةً إلى أن هؤلاء الأشخاص قد يحتاجون إلى التأهيل بدل التعليم. وأوضح ممثل الأمانة التنفيذية أهمية التعليم الدامج وضرورة ربطه بإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في العمل والمجتمع. وأشار إلى وجود حلولٍ كثيرة لمواجهة هذا التحدي وأنّ الإسكوا مستعدّة لتقديم الدعم الفني إذا رغبت الكويت بتقديم طلبٍ للتعاون في هذا المجال.

28- أشاد ممثل لبنان بجهود الإسكوا في دعم لبنان في صياغة الاستراتيجيات الوطنية، وسأل عن إمكانية التنسيق بين الدول التي يمكن اعتبارها في مراحل متقاربة من تطوير استراتيجياتها الوطنية. وأوضحت ممثلة الأمانة التنفيذية أنّ هذا النوع من التنسيق تقوم به الإسكوا وأنه يتمّ بالفعل بين عددٍ من البلدان.

29- وأشارت ممثلة مصر إلى الأزمات المحيطة بالمنطقة وما تفرضه من عراقيل في وجه المساواة، مشدِّدةً على أهمية الخروج بخارطة طريق تتيح للدول الأعضاء التعامل مع الأزمات. كما أقرّت بوجود فجوة في مجال إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل رغم الاهتمام الواضح تجاه هؤلاء الأشخاص منذ عام 2018.

30- وفي نهاية العرض، ناقش المشاركون مواضيع الدورة المقبلة، وتمّ الاتفاق على المواضيع التالية ذات الأولوية للدول الأعضاء، وهي تعزيز دور مجالس وآليات التنسيق الوطنية، ورفع الوعي بشأن أهمية إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل، وتعزيز دور المنظمات في مجال تنمية مهارات الأشخاص ذوي الإعاقة، والتنسيق مع ممثلي الغرف التجارية في المنطقة العربية.

4- أنشطة فريق الخبراء المعني بإصلاح الحماية الاجتماعية
(البند 7 من جدول الأعمال)

31- نظرت لجنة التنمية الاجتماعية في هذا البند استناداً إلى الوثيقة E/ESCWA/C.2/2024/6 التي تناولت أنشطة فريق الخبراء المعني بإصلاح الحماية الاجتماعية. وقدّمت ممثلة الأمانة التنفيذية عرضاً عن أهمّ الأنشطة التي اضطلع بها فريق الخبراء هذا في الدول العربية، خلال الفترة ما بين الدورتين الرابعة عشرة والخامسة عشرة للجنة. واستهلّت ممثلة الأمانة التنفيذية العرض بالتعريف بالفريق ودوره في توفير منصَّة تعاون وتنسيق وتبادل الخبرات والمعارف والممارسات الجيدة في مجال الحماية الاجتماعية، وتحقيق تكامل المواضيع ذات الصلة في السياسات والاستراتيجيات والبرامج الوطنية.

32- وعقد فريق الخبراء المعني بإصلاح الحماية الاجتماعية اجتماعه الثامن في بيروت في حزيران/يونيو 2023 وتناول موضوع التأمينات الاجتماعية وتغطية ما يُسمّى بـ "الوسط المفقود" والأدوات التي تطوّرها الإسكوا

وتضعها في تصرّف الدول الأعضاء لرفع كفاءة وفعالية برامج المساعدات الاجتماعية. كذلك، عقد الفريق الاجتماع التاسع في مسقط في شباط/فبراير 2024 بالشراكة مع وزارة التنمية الاجتماعية العُمانية. وركّز هذا الاجتماع على موضوع تخريج الفقراء من برامج المساعدات الاجتماعية وتمكينهم اقتصادياً من خلال برامج نقل الأصول والربط بسوق العمل وغيرها. كما نظر الاجتماع في الأثر الاقتصادي لبرامج الحماية الاجتماعية، لا سيّما المساعدات النقدية، وطُرح خلاله اقتراح تطوير منصَّة إلكترونية للحماية الاجتماعية خاصة بالمنطقة العربية.

33- أدلى ممثلو الدول ببعض الملاحظات على العرض، تناولت آلية عمل الفريق، وطلبوا من الأمانة التنفيذية الاستمرار بدعم جهود الدول الأعضاء وفريق الخبراء المعني بإصلاح الحماية الاجتماعية لزيادة كفاءة هذه النُّظُم وفعاليتها.

34- شدَّد ممثل ليبيا على ضرورة التواصل مع نقطة الاتصال في فريق الخبراء المعني بإصلاح الحماية الاجتماعية في الدول العربية من خلال الوزارة المعنيّة، بهدف الإبقاء على الذاكرة المؤسسية، لا سيّما في ظلّ الظروف السائدة في بعض الدول والتي تقتضي إجراء تغييرات في مهام ووظائف كبار المسؤولين في الحكومة. وردّاً على هذه الملاحظة القيّمة، أفادت ممثلة الأمانة التنفيذية بأنّ الإسكوا ستستمرّ بإرسال نسخ من المراسَلات التي تجريها مع نقاط الاتصال إلى الوزارات المعنيّة لأخذ العلم بها.

35- ولفت ممثل عُمان إلى ضرورة المتابعة الوثيقة مع الوزارات المعنيّة للتحقُّق من البيانات والمعلومات الأحدث نظراً إلى التأخُّر في الإعلان عن أحدث البيانات في المواقع الرسمية. وأخذت ممثلة الأمانة التنفيذية بالملاحظة وأكّدت أنّها أعدّت لوائح مفصّلة لإرسالها إلى الدول لتعبئتها بأحدث المعلومات ليتمّ بعد ذلك إدراجها في تقارير الإسكوا، لا سيّما موجز الإسكوا السنوي لإصلاحات الحماية الاجتماعية في المنطقة العربية.

5- الحدّ من اللامساواة في أوقات الأزمات
(البند 8 من جدول الأعمال)

36- نظرت لجنة التنمية الاجتماعية في البند المتعلق بالحدّ من اللامساواة في أوقات الأزمات، بالاستناد إلى الوثيقة E/ESCWA/C.2/2024/7. وقدّمت ممثلة الأمانة التنفيذية في الإسكوا عرضاً طرحت فيه إطارين تحليليين جديدين وضعتهما الإسكوا في مجالَي اللامساواة وتعدُّد الأزمات، وأوضحت أنّ الإسكوا تركّز على أهمية النظر في العلاقة بينهما، لا سيّما مع تزايد الأزمات في المنطقة ومنها الزلازل في الجمهورية العربية السورية والمغرب، والنزاعات في السودان، والفيضانات في ليبيا، والحرب على غزّة، والتي خلّفت جميعها العديد من المنكوبين. وفي الوقت نفسه، تواجه المنطقة العديد من المخاطر كالجفاف، وندرة المياه، والنزاعات المستمرّة، والتضخّم المفرط، وانهيار العملات الوطنية، وعدم الاستقرار المؤسسي. وبالرغم من الاحتياجات المتزايدة، تراجعت المساعدات المالية فلم تتلقَّ وكالات الأمم المتحدة إلاّ ثلث الموارد المطلوبة، ممّا أجبرها على تقليص المساعدات. ومن هنا، تبرز أهمية النظر في العلاقة بين اللامساواة والأزمات المتعدِّدة والمتشابكة.

37- تناول الإطار الأول الذي قدّمته ممثلة الأمانة التنفيذية مخاطر الأزمات المصنَّفة ضمن أربع فئات كالآتي: أزمة المناخ؛ وأزمة النزاع والحرب والاحتلال؛ والأزمة الاقتصادية؛ والأزمة المؤسسية. واستُخدم اثنا عشر مؤشراً لقياس خطر الأزمات بين مرتفع ومعتدل ومنخفض. وأعربت ممثلة الأمانة التنفيذية عن قلقها إزاء تزايد خطر تعدُّد الأزمات وتشابكها في المنطقة ككلّ. أما الإطار الثاني الذي قدّمته، فيُجري تقييماً مبتكراً بالاستناد إلى بيانات عن تسعة أوجه مختلفة من اللامساواة هي: اللامساواة الاقتصادية، واللامساواة بين الجنسين، واللامساواة بين الشباب، واللامساواة في الوصول إلى الصحة، والتعليم، والحماية الاجتماعية، والغذاء، والتمويل، والتكنولوجيا. وفي هذا السياق، أشارت ممثلة الأمانة التنفيذية إلى أنّ اللامساواة بين الشباب، واللامساواة

الاقتصادية، واللامساواة في الحصول على الغذاء تتفاقم في المنطقة ككلّ. وشدَّدت أيضاً على أنّ اللامساواة المتعدِّدة الأبعاد مرتفعة ومتزايدة بصورةٍ خاصة في البلدان المنخفضة الدخل والأقلّ نمواً والمتأثرة بالصراعات.

38- وأظهرت ممثلة الأمانة التنفيذية العلاقة الإيجابية بين خطر تعدُّد الأزمات واللامساواة المتعدِّدة الأبعاد، وشدَّدت على أنّ تزايد خطر تعدُّد الأزمات قد يمثّل تهديداً مستقبلياً للمساواة، مشيرةً إلى التفاوت في المخاطر بين مجموعات البلدان المختلفة. واختتمت كلمتها بتوصيات في مجال السياسات العامة تهدف إلى الحدّ من اللامساواة داخل البلدان، إلى جانب توصيات مصمَّمة خصيصاً للبلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة، وتوصيات لزيادة التمويل الوطني لحماية المساواة أثناء الأزمات، وتوصيات للتقليل من اللامساواة داخل الدول.

39- وفي معرض النقاش، ركّز ممثل المغرب على وجوب توخّي الحذر عند استخدام بعض المصطلحات، مثل "الأزمات المؤسسية"، لتجنُّب التدخل في الشؤون الداخلية للحكومة. ثم استفسر عن المعيار المتّبع لتحديد العتبات في ما يتعلق بتقييم الأزمات المتشابكة. وأعرب ممثل ليبيا بدوره عن بعض المخاوف بشأن دقة بيانات تغيُّر المناخ المتعلقة ببلده.

40- وأشار ممثل تونس إلى ضرورة تحديد الفئات التي قد تكون عرضةً للامساواة. وتحدّث عن وجود تحديات في الوصول إلى بعض الفئات الضعيفة، ممّا يستدعي إنشاء سجل لاستهداف مواقعهم وتحديد دخلهم بدقة. وأثار ممثل مصر عدّة نقاط، منها الحاجة إلى منهجيات واضحة لقياس الأزمات المتشابكة، وتنفيذ سياسات ضريبية تصاعدية لتعزيز كفاءة الإدارة العمومية، والدور الهام للمجتمع المدني أثناء الأزمات. وأشار إلى أنّ هذه الجوانب تُبرز المجالات الحرجة التي تستوجب الانتباه لإدارة الأزمات بصورة شاملة وتطوير سياسات عادلة.

41- وفي معرض الردّ، أوضحت ممثلة الأمانة التنفيذية أنّ الإسكوا تسعى جاهدةً لجعل منشوراتها شاملةً قدر الإمكان بالرغم من كونها محدودة في عدد الصفحات والكلمات. وأكّدت أنّ الإسكوا لا تتدخل في الشؤون الداخلية للحكومات، وأنّ الهدف من التقرير هو زيادة الوعي بأنّ الأزمات تتفاعل مع بعضها البعض لتولّد نتائج أسوأ تؤثر على كافة فئات المجتمع. وأفادت بأنّ دراسة حالة المغرب كانت مثالاً إيجابياً على القدرة على التغلُّب على اللامساواة. وأوضحت أنّ البيانات المستخدَمة في دراسة حالة ليبيا مستمدّة من دراسة وطنية أجرتها الإسكوا بالتعاون مع الحكومة الليبية التي وافقت بدورها على نتائجها. وشرحت أنّ المؤشرات المحدّدة المستخدمة في التقرير تعتمد في معظمها على معايير دولية.

6- النمو والتحديات المرتبطة باللامساواة والاستجابة لها في المنطقة العربية
(البند 9 من جدول الأعمال)

42- قدّم ممثل الأمانة التنفيذية عرضاً شاملاً عن تعقيدات الدخل والفقر استناداً إلى الوثيقة E/ESCWA/C.2/2024/8، موضحاً أنّ الفقر المادي ينبع من عاملَين رئيسيين هما توزيع الدخل ضمن المجتمع ونمو الدخل بمرور الوقت. وأشار ممثل الأمانة التنفيذية إلى أنّ نمو الدخل القومي في المنطقة العربية سجل نسبة أقلّ من المتوسط العالمي (1.5 في المائة مقابل 1.7 في المائة) بين عامَي 1995 و2023. في المقابل، تُظهر المسوحات الأسرية في المنطقة العربية نموّاً ضئيلاً في دخل الفرد.

43- وأضاف ممثل الأمانة التنفيذية أنّ دخل الأسر يواجه ركوداً على الرغم من النمو الاقتصادي الوطني، ممّا يتناقض مع الاتجاهات العالمية. ونتيجةً لتباطؤ دخل الأسر، ارتفع عدد الفقراء في المنطقة العربية ليصل إلى 143 مليون شخص في عام 2023. ومن المتوقع أن يرتفع هذا العدد بحلول عام 2030، ممّا يعني أن المنطقة لن تحقّق الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالقضاء على الفقر. وبالإشارة إلى التفاوتات الإقليمية

في الفقر، أوضح ممثل الأمانة التنفيذية الأسباب التي تؤدي إلى ارتفاع معدلات الفقر في المنطقة العربية. وأفاد بأنّ البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتأثرة بالصراعات سجّلت أعلى زيادات في معدلات الفقر والفقر المدقع، بينما سجّلت البلدان المتوسطة الدخل تراجعاً في معدلات الفقر حتى عام 2010، إلاّ أنّ معدلات الفقر المدقع قد عاودت ارتفاعها منذ عام 2019.

44- بالإضافة إلى ذلك، أشار ممثل الأمانة التنفيذية إلى أنّ البلدان المرتفعة الدخل سجّلت انخفاضاً في معدلات الفقر، مع انعدام الفقر المدقع. ولخّص العرض الذي قدّمه أبرز التحديات التي تواجه المنطقة العربية مثل الفعالية المحدودة لسياسات الحماية الاجتماعية في مكافحة الفقر، وغياب سياسات الاقتصاد الكلي المطلوبة لتعزيز النمو الاقتصادي للحؤول دون وقوع الفئات ذات الدخل المتوسط في براثن الفقر. وطُرح عدد من الحلول لمواجهة هذه التحديات منها: تحسين الحماية الاجتماعية، ومعالجة تحدي تقلُّص الحيّز المالي، وتنفيذ سياسات لتعزيز النمو الشامل، ووضع سياسات الاقتصاد الكلي لإيجاد فرص عمل لائقة ومعالجة جذور الفقر بفعالية، وأخيراً الحاجة إلى إصلاحات هيكلية لتشجيع التحوّل إلى قطاعات ذات قيمة مضافة أكبر، مما يولّد فرص عمل لائقة ويعزّز النمو الاقتصادي.

45- وفي معرض النقاش، أشارت ممثلة تونس إلى أنّ التقييم في تونس استند إلى قاعدة بيانات الضمان الاجتماعي التي تضم نحو 4 ملايين مواطن تونسي.

7- الطبقة الوسطى في المنطقة العربية ترزح تحت الضغوط
(البند 10 من جدول الأعمال)

46- قدّم ممثل الأمانة التنفيذية، بالاستناد إلى الوثيقة E/ESCWA/C.2/2024/9، عرضاً تناول فيه الضغوط التي تتعرّض لها الطبقة الوسطى في المنطقة العربية نتيجةً لتزامن الأزمات وتشابكها، مؤكّداً على دور الطبقة الوسطى في تعزيز التماسك الاجتماعي والاستقرار السياسي. وبيّن أنّ الحكومات في المنطقة العربية أدركت، منذ أزمة جائحة كوفيد-19، هشاشة هذه الشريحة في مواجهة الأزمات المتعدِّدة، مبيّناً الاختلاف الجوهري مقارنةً بالمراحل السابقة حين كانت الفئات المهمّشة الفقيرة هي الأكثر تأثّراً بالأزمات. ويرجع ذلك إلى جملة من العوامل منها الانخفاض السريع في قيمة العملات المحلية، وزيادة الضرائب غير المباشرة، والإصلاحات غير المتوازنة للدعم العام، واستمرار تقليص حجم القطاع العام، مما أدّى إلى تراجع العمالة النظامية في القطاع الخاص. ونتج عن هذه العوامل مجتمعةً تأثيران تراكميان على الطبقة الوسطى الدنيا في المنطقة العربية: أولاً، التضخم في تكاليف المعيشة؛ وثانياً، تآكل فرص الدخول في القطاع النظامي. بالإضافة إلى ذلك، أوضح ممثل الأمانة التنفيذية الفرق الاصطلاحي بين طبقتين ضمن الطبقة الوسطى هما: الطبقة المالكة والطبقة العاملة. وبيّن، من خلال عرضه للإحصاءات المتاحة عن المنطقة العربية، أنّ هذه الطبقة العاملة هي الأكثر هشاشة، علماً أنّها تمثّل نحو 50 في المائة من الطبقة الوسطى، لكنها غير مشمولة بالمساعدات والإعانات الاجتماعية مثل طبقة الفقراء، وغير محمية مثل الطبقة المالكة.

47- وفي إطار طرح الحلول المبنيّة على الدروس المستفادة من حول العالم، قدّم ممثل الأمانة التنفيذية بعض التوصيات لواضعي السياسات المسؤولين عن الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية، ومنها ضرورة تعزيز النمو الاقتصادي وإيجاد فرص عمل لائقة توفّر التأمين الاجتماعي؛ ودعم وضع سياسات محفّزة، مثل ما يُسمى بـ "الضريبة الأحادية" التي تهدف إلى إضفاء طابع نظامي على الشركات غير النظامية، والعاملين لحسابهم الخاص، والشركات الصغيرة والمتناهية الصغر؛ واستخدام الحيّز المالي المتاح عن طريق إصلاح الإعانات العامة لدعم المساهمات في التأمينات الاجتماعية وخطط الضريبة الأحادية لذوي القدرة المحدودة على المساهمة؛

والتحوّل التدريجي من الضرائب التنازلية القائمة على الاستهلاك مثل ضريبة القيمة المضافة إلى ضرائب مباشرة أكثر إنصافاً قائمة على الدخل؛ وتحفيز مشاركة المرأة في القوى العاملة لتعزيز إدماجها الاقتصادي وضمان حصولها على التأمين الاجتماعي ضد مخاطر دورة الحياة؛ وتحقيق التكامل في إصلاحات السياسات الاقتصادية والاجتماعية من خلال مراعاة تداعيات الأزمات على الفئات الأكثر ضعفاً وعلى الطبقة الوسطى.

48- وفي معرض النقاش، استفسرت ممثلة موريتانيا عن كيفية تحديد المعايير لتعريف الطبقة الوسطى. وتطرّقت ممثلة تونس إلى مفهوم الثروات التي تملكها عائلات محدّدة تستفيد من التشريعات القائمة، واستفسرت عن سبب عدم تسليط الضوء، في الدراسة عن الطبقة الوسطى، على التشريعات القائمة في البلدان العربية.

49- وفي معرض الردّ، أفادت ممثلة الأمانة التنفيذية أنّ الطبقة الوسطى تُحدَّد بناءً على معايير لا ترتبط بالدخل بل بالوظيفة، كما ورد في العرض السابق لممثل الشؤون الاجتماعية (الطبقة المالكة والطبقة العاملة). وأوضحت أنّ الدراسة عن الطبقة الوسطى لا تتضمن التشريعات القائمة ولا مفهوم الثروات في البلدان العربية، كونها تركّز على الإشكاليات المتعلقة بالطبقة الوسطى والتي طُرحت خلال العرض.

باء- موعد ومكان انعقاد الدورة السادسة عشرة للجنة التنمية الاجتماعية
(البند 11 من جدول الأعمال)

50- قرّرت اللجنة عقد دورتها السادسة عشرة في بيروت في حزيران/يونيو 2025، ما لم يتقدّم أيٌّ من الدول الأعضاء بطلب استضافة الدورة.

جيم- ما يستجد من أعمال
(البند 12 من جدول الأعمال)

51- لم يضِف ممثلو وممثلات الدول الأعضاء أيّ موضوع تحت هذا البند.

ثالثاً- اعتماد التوصيات الصادرة عن لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها الخامسة عشرة
(البند 13 من جدول الأعمال)

52- اعتمدت لجنة التنمية الاجتماعية التوصيات الصادرة عن دورتها الخامسة عشرة في الجلسة الختامية، كما وردت في الفقرتين 4 و5.

رابعاً- تنظيم الدورة

ألف- مكان الدورة وتاريخ انعقادها

53- عُقدت الدورة الخامسة عشرة للجنة التنمية الاجتماعية في القاهرة، في 3 حزيران/يونيو 2023. وجرت أعمالها في جلسةٍ واحدة ناقش خلالها المشاركون والمشاركات البنود المدرَجة على جدول الأعمال بالصيغة التي تمّ اعتمادها.

باء- الافتتاح

54- ألقت السيدة مهريناز العوضي، مديرة مجموعة السكان والعدالة بين الجنسين والتنمية الشاملة، كلمة الأمانة التنفيذية للإسكوا. فرحبت بالحضور وأوضحت فلسفة اجتماع اللجنة وارتباطه بالمنتدى العربي الثالث من أجل المساواة، ممّا سيتيح مساحة للحوار على مستويين: المستوى الأول يضمّ الدول الأعضاء من خلال لجنة التنمية الاجتماعية، والمستوى الثاني يضمّ أصحاب المصلحة جميعاً من داخل وخارج المنطقة العربية من خلال المنتدى العربي الثالث من أجل المساواة. وأفادت أيضاً بأنّ لجنة التنمية الاجتماعية ستناقش هذا العام مسألة اللامساواة في أوقات الأزمات، نظراً لأهميتها للمنطقة التي تواجه عدّة أشكال من اللامساواة الاجتماعية والاقتصادية والتي تؤثر على جهودها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

55- وخلال افتتاح أعمال اللجنة، ألقت السيدة مريم سعود العازمي، ممثلة دولة الكويت ورئيسة الدورة الرابعة عشرة، كلمةً أشارت فيها إلى أنّ الحدّ من اللامساواة بات قضية ذات أهمية كبيرة وأولوية متقدّمة في الأجندة الوطنية للدول العربية. كما أكّدت على دعم الرئاسة المقبلة للجنة في أدائها لعملها على أتمّ وجه، والتعويل على دور الإسكوا بما تمثله من محفل إقليمي داعم للعمل العربي المشترك، خاصة في ضوء التحديات التنموية الكبيرة التي تواجهها المنطقة ودور الإسكوا في تعزيز التنمية الاجتماعية. وسلّمت الرئاسة الى الجمهورية اللبنانية لتدير أعمال اللجنة.

جيم- الحضور

56- شاركت في الدورة 18 دولة من الدول الأعضاء في الإسكوا. وترد قائمة المشاركين والمشاركات في المرفق الأول بهذا التقرير.

دال- انتخاب أعضاء المكتب

57- وفقاً للمادة 18 من النظام الداخلي للإسكوا، تتولى الدول الأعضاء رئاسة الهيئات الفرعية للجنة بالتناوب وبحسب الترتيب الأبجدي في اللغة العربية المعمول به في الأمم المتحدة. وعملاً بهذه المادة، تولّت الجمهورية اللبنانية رئاسة الدورة الخامسة عشرة للجنة التنمية الاجتماعية. وانتخب المشاركون والمشاركات ممثلي الكويت وليبيا نائبين للرئاسة، وممثل مصر مقرّراً.

هاء- جدول الأعمال وتنظيم الأعمال

58- اعتمدت لجنة التنمية الاجتماعية في جلستها الأولى جدول أعمال دورتها الخامسة عشرة كما ورد في الوثيقة E/ESCWA/C.2/2024/L.1. وفي الجلسة ذاتها، وافقت اللجنة على تنظيم الأعمال المقترح في الوثيقة E/ESCWA/C.2/2024/L.2.

واو- الوثائق

59- ترد في المرفق الثاني بهذا التقرير قائمة بالوثائق التي عُرضت على لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها الخامسة عشرة.

المرفق الأول

قائمة المشاركين والمشاركات

الدول الأعضاء في الإسكوا

المملكة الأردنية الهاشمية

السيد يوسف كلوب
سكرتير أول
سفارة المملكة الأردنية الهاشمية لدى جمهورية مصر العربية

مملكة البحرين

السيدة إيمان خليفة الشوملي
أخصائية أولى في برامج تنمية الطفولة
وزارة التنمية الاجتماعية

السيد فيصل عبد الله الحويحي
رئيس قسم العلاقات الدولية
وزارة التنمية الاجتماعية

الجمهورية التونسية

السيد ابراهيم بن إدريس
رئيس الهيئة العامة للنهوض الاجتماعي
وزارة الشؤون الاجتماعية

السيدة تركية الشائبي
مستشارة وزيرة الشؤون الاجتماعية
وزارة الشؤون الاجتماعية

الجمهورية العربية السورية

السيد ياسر عبد الأحمد
معاون وزير الشؤون الاجتماعية والعمل
وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل

السيد ضياء طبيخ
مدير مكتب وزير الشؤون الاجتماعية والعمل

جمهورية السودان

معالي السيد أحمد آدم بخيت دخرى
وزير التنمية الاجتماعية

السيدة نجلاء الطيب منصور
مديرة المكتب التنفيذي الوزاري
وزارة التنمية الاجتماعية

السيد جمال النيل عبد الله منصور
وكيل وزارة التنمية الاجتماعية
وزارة التنمية الاجتماعية

جمهورية الصومال الفيدرالية

السيد يوسف محمد عدن
وزير دولة
وزارة العمل والشؤون الاجتماعية

السيد محمد عبد الرحمن حاشي
مستشار التنمية الاجتماعية
وزارة العمل والشؤون الاجتماعية

السيد عبد الحكيم مختار الحرزي
كبير مستشارين
وزارة العمل والشؤون الاجتماعية

جمهورية العراق

السيد عبد الرحمن عويد حنفيش
نائب رئيس هيئة الحماية الاجتماعية
مدير عام الحماية الاجتماعية للرجال
وزارة العمل والشؤون الاجتماعية

السيد محمد خلف عبد علي
مكتب معالي الوزير
وزارة العمل والشؤون الاجتماعية

سلطنة عُمان

السيدة ليلى بنت أحمد بن عوض النجار
وزيرة التنمية الاجتماعية

السيد محمد بن علي بن محمد السعدي
مستشار الوزيرة للرعاية الاجتماعية
وزارة التنمية الاجتماعية

سلطنة عُمان (تابع)

السيد حمود بن محمد بن ناصر المنذري
رئيس مكتب وزيرة التنمية الاجتماعية

السيدة ميمونة بنت سالم بن سعيد المنذرية
المديرة العامة للتنمية الاجتماعية في محافظة جنوب الباطنة
وزارة التنمية الاجتماعية

السيد معاذ بن سعيد بن عبد العزيز الرواس
مدير دائرة التنمية الاجتماعية بالسيب
وزارة التنمية الاجتماعية

السيد محمد بن سعود بن عبد الرحيم البلوشي
أخصائي إعلام
دائرة التواصل والإعلام
وزارة التنمية الاجتماعية

السيدة وضحى بنت سعيد بن حارث المقبلية
مسؤولة عن متابعة رؤية عُمان 2040
صندوق الحماية الاجتماعية

دولة فلسطين

السيدة منال توفيق أبو رمضان
مديرة عامة
الإدارة العامة للتخطيط
وزارة التنمية الاجتماعية

دولة قطر

السيدة هدى ناصر الكواري
خبيرة قانونية أولى
وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة

السيدة مريم محمد المحمد
إدارة التعاون الدولي
وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة

دولة الكويت

الدكتورة مريم سعود العازمي
الأمينة العامة للمجلس الأعلى لشؤون الأسرة بالتكليف

السيدة نادية حسين الكوت
مديرة إدارة العلاقات الخارجية
وزارة التنمية الاجتماعية

السيدة زينب جابر العنزي
مراقبة إدارة المتابعة الوظيفية
الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة

السيد خالد الحربي
نائب المدير العام لقطاع الشؤون الإدارية والمالية
الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة

السيدة سارة الدوسري
مديرة إدارة الرعاية الأسرية
وزارة الشؤون الاجتماعية

الجمهورية اللبنانية

السيد هكتور حجار
وزير الشؤون الاجتماعية

السيد عادل الشباب
رئيس الديوان
وزارة الشؤون الاجتماعية

دولة ليبيا

السيدة أميرة محمد عبد المنعم
وزارة الشؤون الاجتماعية

السيد حافظ عبد القادر خليفة
مدير إدارة التعاون الدولي
وزارة الشؤون الاجتماعية

جمهورية مصر العربية

السيد رأفت شفيق
مستشار وزيرة التضامن الاجتماعي لبرامج دعم شبكات الأمان الاجتماعي

السيدة منال حنفي
رئيسة الإدارة المركزية للأشخاص ذوي الإعاقة
وزارة التضامن الاجتماعي

السيدة مرفت صابرين
مساعدة وزيرة التضامن الاجتماعي

السيد حسام عامر الزمر
مستشار مالي
وزارة التضامن الاجتماعي

المملكة المغربية

السيد رشيد القديدة
مدير التنمية الاجتماعية
وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة

السيد خالد شريفي علوي
رئيس قسم التعاون الدولي
وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة

المملكة العربية السعودية

سعادة المهندس سلطان بن جريس الجريس
نائب الوزير المكلف
وكيل الضمان الاجتماعي
وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية

السيدة منال بنت صالح العبودي
مديرة إدارة الحماية الاجتماعية في الضمان الاجتماعي
وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية

الجمهورية الإسلامية الموريتانية

السيد أحمدو عداهي أخطيرة
الأمين العام
وزارة العمل الاجتماعي والطفولة والأسرة

السيدة أم كلثوم حامدينو
مستشارة فنية مكلفة بالنوع
وزارة العمل الاجتماعي والطفولة والأسرة

الجمهورية اليمنية

السيدة مواهب عادل علي الاهدال
سكرتيرة أولى
البعثة الدائمة للجمهورية اليمنية لدى جامعة الدول العربية

السيد محمد عبد الله ناصر باصهيب
سكرتير أول
البعثة الدائمة للجمهورية اليمنية لدى جامعة الدول العربية

المرفق الثاني

قائمة الوثائق

العنوان	البند	الرمز
جدول الأعمال المؤقت والشروح	3	E/ESCWA/C.2/2024/L.1
تنظيم الأعمال	3	E/ESCWA/C.2/2024/L.2
تنفيذ أنشطة برنامج عمل الإسكوا والتوصيات الصادرة عن لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها الرابعة عشرة	4	E/ESCWA/C.2/2024/3
أنشطة التعاون الفني	5	E/ESCWA/C.2/2024/4
أنشطة فريق الخبراء العامل ما بين الدورات المعني بالإعاقة	6	E/ESCWA/C.2/2024/5
أنشطة فريق الخبراء المعني بإصلاح الحماية الاجتماعية	7	E/ESCWA/C.2/2024/6
الحدّ من اللامساواة في أوقات الأزمات	8	E/ESCWA/C.2/2024/7
النمو والتحديات المرتبطة باللامساواة والاستجابة لها في المنطقة العربية	9	E/ESCWA/C.2/2024/8
الطبقة الوسطى في المنطقة العربية ترزح تحت الضغوط	10	E/ESCWA/C.2/2024/9
قائمة بالوثائق		E/ESCWA/C.2/2024/INF.1